

دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل

دراسة تجربة إمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية"

The role of sovereign wealth funds in promoting economic development and diversifying sources of income

-Study of the Emirate of Dubai "Dubai Government Investment Corporation"-

أ. محي الدين سمير
جامعة المدية / الجزائر
mehia0711@hotmail.fr

د. شبوطي حكيم
جامعة المدية / الجزائر
cheboutihakim@gmail.com

Received: 30/09/2016

Accepted: 03/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

السيادية أداة من الأدوات المالية التي تملكها الحكومات، وتم إنشائها تحسبا لنضوب الموارد الطبيعية ولزيادة الطاقة الإستيعابية وتنويع الاقتصاد ومواجهة تقلبات أسعار البترول، ودولة الإمارات العربية المتحدة أحد أهم الدول في العالم التي أنشأت صناديق للثروة السيادية، حيث تملك سبع صناديق بحجم أصول تقدر بـ 1265.8 مليار دولار أمريكي ونسبة 17.19% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية في العالم، وبنسبة 43.31% من إجمالي أصول الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي. يعد صندوق مؤسسة دبي للاستثمار المملوكة من حكومة دبي، حيث يملك الصندوق 33 شركة موزعة على عدة مجالات منها النقل، التمويل والاستثمار، الطاقة والصناعة، العقارات والإنشاءات..، وكان قطاع النفط والغاز في إمارة دبي يمثل نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981، لتصل إلى أقل من 2% في عام 2014، وكانت لهما دور بارز في إستراتيجية دولة الإمارات لتنويع الاقتصاد وتقليل من الاعتماد على البترول، وتعزيز التنوع القطاعي والتنمية.

الكلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، مؤسسة دبي للاستثمار الحكومي، تنويع الاقتصاد

Abstract:

Sovereign wealth funds are a tool of financial instruments owned by Governments, have been established in anticipation of the depletion of natural resources and to increase the absorptive capacity and diversify the economy and cope with the vagaries of oil prices, the United Arab Emirates one of the most important countries in the world which have established sovereign wealth funds, which owns seven boxes estimated the size of total assets 1265.8 billion US dollars, and the proportion of 17.19% of the total assets of sovereign wealth funds in the world, and by 43.31% of the total assets of sovereign wealth funds in the Gulf cooperation Council (GCC). The Dubai Investment Corporation Fund is owned by the Government of Dubai. The Fund has 33 companies in various fields, including transport, finance and investment, energy, industry, real estate and construction .., he was representing the oil and gas sector in the Emirate of Dubai about 55% of GDP in 1981, to reach less than 2% in 2014, and has been for them a prominent role in the UAE's strategy to diversify the economy and reduce dependence on oil, And promoting sectoral diversification and development.

Key Words : Sovereign wealth funds, Dubai Government Investment Corporation , Diversification of the economy.

تمهيد:

تعتبر حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها الدول المتقدمة خلال أزمة الرهن العقاري سنة 2008 أساسا صناديق الثروة السيادية عبارة عن أداة من أدوات مالية الحديثة نسبيا، ويتم تكليفها بإدارة الثروات والاحتياطات المالية للحكومات التي تملك مدخرات تسعى من خلالها إلى تعظيم عوائدها، وتعتبر عائدات النفط المصدر الأساسي لأموال أكبر الصناديق الاستثمارية في العالم، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة واردات الدول المنتجة للخامات، بالإضافة إلى الاحتياطات النقدية الأجنبية التي تعد هي الأخرى مصدرا أساسيا لهذه الصناديق، وبتعدد هذه المصادر ازدادت ثروات هذه الصناديق، وقد يكون الغرض منها استثمارية أو ادخارية، كما أن مجال نشاطها قد يكون داخلي أو خارجي.

وتختلف مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية من بلد لآخر إلا أن أهمها يتمثل في مواجهة تذبذبات أسعار البترول ما يؤثر على الاقتصاد ككل ويهدد توازناته، إضافة للاستعداد للنضوب الطبيعي للموارد الطبيعية، والحاجة إلى إيجاد أصول جديدة مستدامة لتعويض الانخفاض المحتمل في الدخل المحلي وتملك بعض الدول العربية صناديق الثروة السيادية مصدر تمويلها النفط مهددة بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط وكذا نضوب هذا المورد في المستقبل ما يجعلها أمام عمل جاد لتحويل الاقتصاد من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد متنوع يشمل عدة قطاعات تمد الناتج المحلي بشكل مستمر ودائم بعيد عن تأثيرات أسعار النفط، وتساعد صناديق الثروة على تحقيق هذا الهدف في عدد من الدول ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعد أحد أكبر الدول في العالم تملك لهذا النوع من الصناديق.

الإشكالية الرئيسية: مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة والمتمثلة فيما يلي:

كيف تساهم صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد المحلي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بصناديق الثروة السيادية؟ وماهي مبررات إنشائها؟
- ما هو واقع صناديق الثروة السيادية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- كيف ساهم الصندوق السيادي " مؤسسة دبي للاستثمار " في تحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل لدولة الإمارات العربية المتحدة؟

أهمية البحث:

يعالج هذه البحث موضوع صناديق الثروة السيادية ودورها في التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمار في القطاعات الغير نفطية وتنميتها بحيث تصبح تساهم بفعالية في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بغرض التقليل من الاعتماد على النفط الذي يعتبر ثروة ناضبة ويتميز سوقه بالتذبذب في الأسعار ما يؤثر على مداخل الدولة من فترة إلى آخر وهو ما ينعكس بالسلب على أداء الاقتصاد وتوازناته.

الهدف الدراسة:

- فهم طبيعة صناديق الثروة السيادية عموما وفي الإمارات العربية المتحدة خصوصا.
 - دراسة تطورات الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.
 - إبراز كيفية مساهمة صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد الإماراتي.
- منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية من خلال مفاهيم وتصنيفات وأهداف صناديق الثروة السيادية معتمدين في ذلك على المراجع

النظرية المتخصصة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات والجداول والأشكال والنسب من أجل إعطاء صورة تحليلية واضحة عن الدور التي تقوم به صناديق الثروة السيادية في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

معايير البحث:

1. إطار نظري حول صناديق الثروة السيادية.
2. التطورات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مساهمة صناديق الثروة السيادية في تنمية الاقتصاد الإماراتي وتنويع دخله - دراسة حالة الصندوق السيادي لإمارة دبي " مؤسسة دبي للاستثمار".

1. إطار نظري حول صناديق الثروة السيادية

1.1. مفهوم صناديق الثروة السيادية: لقد تعدد تعريفات ظاهرة صناديق الثروة السيادية ما بين منظمات اقتصادية دولية و باحثين مهتمين بالظاهرة يمكن إبرازها فيما يلي:

1.1.1. تعريف صندوق النقد الدولي: " هي عبارة عن أو ترتيبات استثمار عامة ذات غرض محدد، مملوكة من الحكومة ومراقبة من قبلها، مهمتها الاحتفاظ بالأصول وإدارتها، تتولى توظيفها لتحقيق أهداف اقتصادية كلية متوسطة أو طويلة الأجل، وتلك الصناديق يتم بناءها من عمليات الصرف الأجنبي، أو عوائد عمليات الخصخصة، أو فوائض المالية العامة أو عوائد الصادرات السلعية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، أو كل هذه الموارد مجتمعة".¹

2.1.1. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: "صناديق الثروة السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى".²

3.1.1. تعريف معهد صناديق الثروة السيادية: الصندوق السيادي عبارة عن صندوق استثمار حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية علماً أن موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية، ووفقاً لهذا التعريف فإن صندوق الثروة السيادية لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية والمستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية.³

2.1. دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية: تتباين مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية من بلد لآخر حسب مميزات وخصائص الهيكل الاقتصادي ومصدر الفائض المالي المحقق، وعلى العموم يمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي:⁴

- التحسب للنضوب الطبيعي للمورد والحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلاً يعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما اصطلح عليه بتحقيق العدالة.

- إن إنشاء صناديق الثروة السيادية فيتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات زيادتها وتنويع قاعدته، وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج، وبالتالي حجم العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد، وهذا يعني أن اقتصاديات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان، وذات إمكانات التنويع المحدودة، يكون لديها حافز أكبر لإنشاء صناديق لادخار أو استثمار العوائد النفطية ولكن حتى تلك الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن، ونتيجة للسياسات الاقتصادية فالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تزايد وتتغير محدداتها، وإمكانات التنويع لها ديناميكية

- وتعتمد أيضا على السياسات الاقتصادية، وهناك أمثلة كثيرة من منطقة الخليج وغيرها ساهمت فيه الإيرادات الآتية والسياسات إما في بناء هياكل وعلاقات زادت من درجة التنويع الاقتصادية.
- إن وجود انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول المالكة لها يفرض عليها إنشاء آلية لادخار الفائض المالي أو استثماره خارجيا للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية القطاع الصناعي من تداعيات هذا المرض.
- إن تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء صناديق سيادية تقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطات في أصول مالية متنوعة مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر.
- يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف.
- كما انه توجد مبررات أخرى أدت بالكثير من دول العالم وخاصة ذات الفوائض المالية الكبيرة أن تقوم بإنشاء هذا النوع من الصناديق للأسباب التالية:⁵
- إنشاء سياسة تأمين ضد المخاطر مع تراكم احتياطات النقد الأجنبي لمحاربة الآثار المترتبة عن الأزمة الاقتصادية، فإن البلد الذي يملك صندوق سيادي يعتبر على أنه درع ضد أي محاولة لإعادة الهيكلة الخارجية للديون من الدائنين الدوليين.
- تكوين أداة مالية تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية القطاعات الاقتصادية الرئيسية من تداعيات التأثير بالأزمات الاقتصادية "صناديق الاستقرار" فهي الدرع الواقي بوجه الصدمات والأزمات المالية.
- 3.1. أهداف صناديق الثروة السيادية: هناك عدة أهداف تسعى لتحقيقها صناديق الثروة وهي تختلف من صندوق إلى أخرى وهي كما يلي:⁶
- 1.3.1. تحقيق الاستقرار في الدخل: صندوق الاستقرار (صندوق لتحقيق الاستقرار) هي صناديق منشئة أساسا للتصدي ضد تقلبات أسعار السلع الأساسية وبالتالي على استقرار إيراداتها من صادرات هذه السلع، وفي الواقع فإن سوق السلع الأساسية ولا سيما النفط يتسم بتقلبات حادة في أسعاره، والدول التي تعتمد اقتصادياتها على صادرات هذه المنتجات تتحمل وطأة هذه التغيرات، ومما يجعل ميزانيات هذه الدول غير متوازنة بين نفقات ثابتة على مدى عدة سنوات وبين دخول غير منتظمة (تتحكم فيها ظروف خارجية).
- 2.3.1. مدخرات الأجيال: يتم إنشاء صناديق المدخرات (saving funds) للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة، وبالتالي تكوين مدخرات لأجيال المستقبل، ففي واقع الأمر المواد الخام وكذا الموارد ذات الصلة بها (موارد تتميز بالنضوب) والتي تعتمد عليها بعض الدول في اقتصادياتها جعلت هذه الدول توجهها في سبيل تحقيق العدالة والمناصفة بين الأجيال لتلبية احتياجات أجيال المستقبل وذلك عندما تستنفذ هذه الموارد الناضبة.
- 3.3.1. تمويل المعاشات التقاعدية: تهدف بعض الصناديق السيادية لتمويل التزامات المعاشات التقاعدية، وأنشئت هذه الصناديق من أجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية لشيوخوخة الأشخاص بحلول عام 2030، نتيجة لتزايد النمو الديموغرافي والقدرة على تغطية متطلبات التمويل في المستقبل المتعلقة بها، فعند تراكم الاحتياطات المالية وكذا البيئة الديموغرافية تكون مواتية يمكن استغلال هذه الظروف واستثمار هذه الفوائض للاستفادة منها عندما تكون هناك احتياجات متزايدة نتيجة لتأثير الشيخوخة.

دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل

4.3.1. العائد الأمثل: تهدف بعض الصناديق السيادية لتعظيم عائد احتياطات الصرف الأجنبية، كما هو الحال في الشركات الاستثمارية للاحتياطات، ووفقا لتعريف صندوق النقد الدولي يتم إنشاؤها لزيادة الأداء من الاحتياطات الأجنبية.

5.3.1. تنويع الاقتصاد: هناك صناديق ثروة سيادية أخرى تهدف لأن يكون لديها مشاركة إستراتيجية، هذا هو الغرض من صناديق التنمية والتي عرفها صندوق النقد الدولي "بأنها صناديق لتمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تعزيز السياسات الصناعية لتحفيز نمو الناتج المحتمل بالبلد"، ويمكن أن تتخذ في شكل حيازات لأسهم عقارات مملوكة للدولة الأصلية التي تعزز سيطرتها وتعتبر من هذه الحيازات ذراع قوي لها داخليا. ويمكن لهذه الصناديق تمويل البنية التحتية، والشركات الاستثمارية والاستثمار في القطاعات الإستراتيجية لتنمية بلدها، وعلى سبيل المثال ينطبق هذا الهدف على صندوق "تيماسك" (Temasek) في سنغافورة صندوق خزانة ماليزيا (KMB)، وصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية، وشركة المبادلة للتنمية في أبو ظبي، ومؤسسة دبي للاستثمار (ICD)، وهيئة الاستثمار القطرية (QIA).

4.1. تصنيفات صناديق الثروة السيادية: هنالك تصنيفات لصناديق الثروة السيادية حسب الهدف، النشاط، الوظيفة، مصدر التمويل... ونعرض أهم التصنيفات كما يلي:

1.4.1. حسب الهدف:⁷

1.1.4.1. صناديق الاستقرار: التي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والاقتصاد ككل من تذبذبات التي تحدث في أسعار سلع النفط من فترة لأخرى.

2.1.4.1. صناديق الادخار للأجيال القادمة: التي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظات أصول أكثر تنوعا، وتخفيف آثار المرض الهولندي.

3.1.4.1. شركات استثمار الاحتياطات: التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم إنشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطات.

4.1.4.1. صناديق التنمية: التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية-الاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني.

2.4.1. حسب مصدر التمويل:⁸

1.2.4.1. الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية: هي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية، ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول، مثل جهاز أبوظبي للاستثمار للإمارات، صندوق المعاشات للنرويج، مؤسسة النقد العربي للسعودية....

2.2.4.1. الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية: ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية في تعاضم مستمر بحيث تجاوز 7 تريليون دولار في سنة 2008 ولقد تزايد حجمها في سنة 2007 لوجدها بتريليون دولار وتملك الدول النامية 80% من حجمها.

ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي؛ مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية.

3.2.4.1. الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة: دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخوصصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة. ففي فرنسا بلغت عوائد برنامج الخوصصة 24 مليار دولار، وفي الجزائر بلغت عوائد الخوصصة خلال أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار، وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية، وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد الديون، ونظرا لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدر على التحكم فيها.

4.2.4.1. الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق من فائض في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية. ولما يلاحظ توالى تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

3.4.1. حسب مجال عمل الصندوق: تنقسم صناديق الثروة السيادية وفقا لمجال عملها إلى:⁹

1.3.4.1. صناديق سيادية محلية: يتركز نشاطها داخل البلد ونعني بها توظيف الفوائض المالية لهذه الصناديق في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في الداخل، وتعود هذه الصناديق باستثمارها في الدخل بفوائد كبيرة لاقتصادها الوطني من حيث التسريع من وتيرة التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن هذه الصناديق جهاز قطر للاستثمار من خلال ذراعها الاستثمارية القوية (شركة الديار) التي انطلقت تبحت عن أفضل الفرص الاستثمارية في الأسواق الخارجية وفي نفس الوقت أسست شركات محلية ومنها بروة العقارية ومصرف الريان الإسلامية، كما أنه توجد هناك صناديق تنشط في الداخل مهمتها الحفاظ على الاستقرار المالي على غرار صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، وصندوق الاستقرار في روسيا.

وتستثمر بعض الدول صناديقها السيادية في الخارج كي لا يزاحم الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص أو لتجنب أعراض ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي بأدوات وأجال يتم تحديدها أو تترك لاجتهاد القائمين على تلك الصناديق، مثل هيئة أبوظبي للاستثمار، وصندوق المعاشات الحكومي النرويجي.

4.4.1. حسب وظيفة الصندوق:¹⁰

1.4.4.1. صناديق استثمار: تقوم بتوظيف أصولها بطريقة مباشرة في الأسواق المالية العالمية في شكل قيم منقولة أو بطريقة غير مباشرة من خلال شراء عقارات.

2.4.4.1. صناديق ادخار: تقوم بادخار أصولها لدى البنك المركزي أو في المنظمات والمؤسسات المالية الدولية.

3.4.4.1. صناديق مختلطة: تقوم بكلى الوظيفتين الاستثمارية والادخارية.

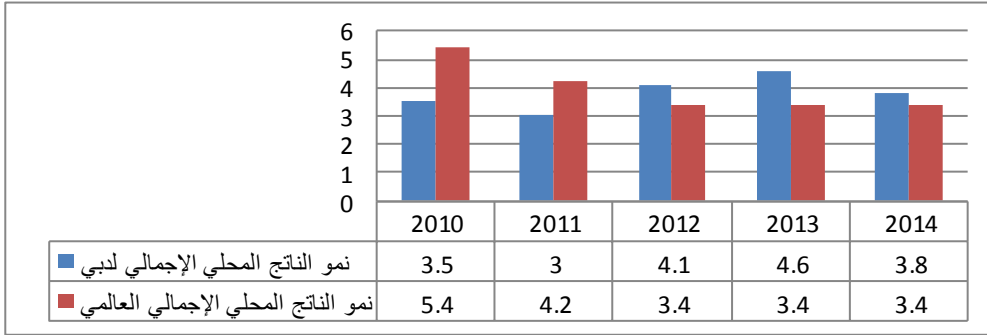
2. التطورات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

تتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات وهي أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، إلا أنه تعتبر إمارة أبوظبي ودبي الأهم من حيث المساحة وعدد السكان وقدرات الاقتصادية، وعلى الرغم من صغر مساحتها أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة لاعباً محورياً مؤثراً في الشؤون الإقليمية والدولية، وفي عام 1971م توحدت الإمارات السبع الصغيرة والناشئة مؤسسة دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تعتبر الاتحاد الوحيد في الوطن العربي بمساحة 83,600 كلم مربع وتشكل أبوظبي 87% من إجمالي مساحة الدولة، واستثمرت ثروة النفط لتطوير الإمارات وتنمية اقتصاد يعد اليوم من بين الأكثر انفتاحاً ونجاحاً على المستوى العالمي.¹¹

1.2. تطورات الاقتصاد لإمارة دبي:

شهد اقتصاد دبي خلال العقود الأخيرة نمواً متواصلاً جعلته أحد الاقتصاديات الأكثر ديناميكية والأسرع نمواً في العالم مما رسخ من مكانة الإمارة على خريطة الاقتصاد العالمي، فقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي لدبي حوالي 9% خلال العشرين سنة المالية، وتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي أكثر من عشر مرات خلال أربع عقود، وينسب هذا الأداء الملفت لاقتصاد دبي إلى الإستراتيجية التنموية واضحة المعالم تتجسد في خطة دبي 2021، حقق اقتصاد دبي في 2014 أداءً فاق اقتصاديات الكثير من مناطق العالم، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدبي نحو 3.8%، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 4.6%، وتبين مؤشرات الإقتصاد الكلي في دبي، مثل الناتج المحلي، معدل التضخم، السيولة المحلية والموازنة العامة، أن اقتصاد الإمارة قد شهد نمواً متواتراً خلال الأعوام الأربعة الأخيرة مع تعزز الاستقرار المالي والشكل التالي¹²، يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي خلال الفترة (2010-2014).

الشكل رقم(01): تطور الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي خلال الفترة(2010-2014)



المصدر: المجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي، دبي- الإمارات العربية المتحدة-، 2015، ص16.

2.2. دور قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي:

تأتي إمارة دبي في المرتبة الثانية بعد إمارة أبو ظبي في إنتاج وتصدير البترول وتعمل في دبي حالياً شركة رئيسية هي شركة نفط دبي المحدودة، وقد تم اكتشاف البترول في المنطقة البحرية في دبي من قبل شركة نفط دبي المحدودة بتاريخ 6 جوان 1966 وثبت أن الاكتشاف يشير إلى وجود حقل مهم أطلق عليه حقل فتح ويقع هذا الحقل على بعد نحو 60 ميلاً بحرياً من اليابسة، وبدأ الإنتاج منه رسمياً وعلى نطاق محدود في 6 سبتمبر 1969، تم في 22/9/69 شحن أول شحنة تقدر بـ 180 ألف برميل، وبذلك أصبحت دبي مصدرة للبترول، وفي 9 نوفمبر عام 1970، تم اكتشاف الحقل البحري الثاني على بعد 10 أميال تقريباً جنوب غربي حقل فتح، وبدأ الإنتاج من حقل جنوب غربي فتح بتاريخ 16 أكتوبر 1972 ويتم نقل إنتاج هذا الحقل بواسطة خط أنابيب إلى خزانات فتح بحديث يتم التصدير منها، وفي عام 1972 جرى حفر بئر استكشافية في حقل فلاح، وبدأ في الإنتاج في يونيو 1978 كما اكتشف حقل راشد في عام 1973 وبدأ الإنتاج في مارس 1979، أي أن دبي تقوم حالياً بإنتاج النفط الخام من أربعة حقول نفط بحرية في الخليج العربي وهي فتح، وفتح الجنوب الغربي، وراشد وفلاح، ويُقدر إنتاج الإمارة للنفط بحوالي 60 ألف إلى 70 ألف برميل في اليوم الواحد.¹³

وقد شكل قطاع النفط والغاز نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981، لتتراجع مساهمته إلى 5.3% سنة 2005،¹⁴ ليصل إلى أقل من 3% في سنة 2014، ويعكس ذلك في واقع الأمر نجاح حكومة دبي في تنويع اقتصاد الإمارة بعيداً عن النفط، الذي تتميز أسعاره بالتذبذب، وبالتالي تزداد مخاطر الاعتماد عليه كمصدر رئيس للدخل، كما يرجع ذلك أيضاً إلى صغر حجم الاحتياطي الذي تتمتع به الإمارة واستخراج أغلبه خلال السنوات

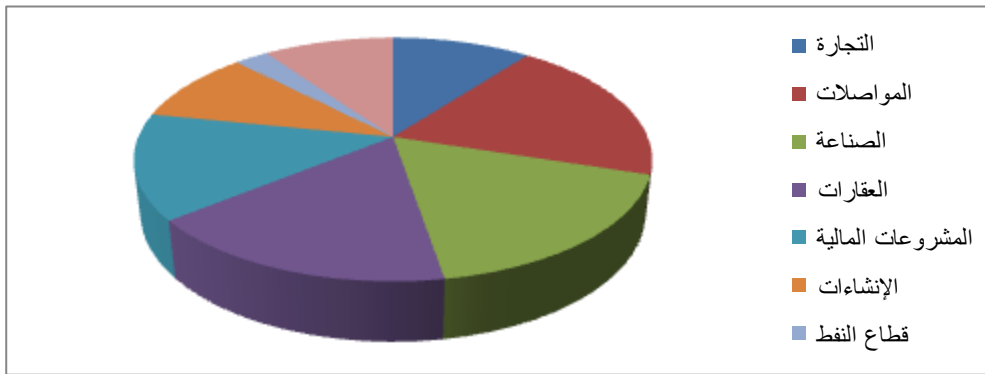
الماضية، وكذلك التطور الكبير الذي حدث في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، والذي تزامن مع انخفاض إنتاج النفط حالياً إلى أقل من 100 ألف برميل يوميا.¹⁵

تطور الناتج المحلي الإجمالي وهيكلته:

لقد استطاعت دبي طوال السنوات الماضية من مسيرة اتحاد دولة الإمارات من التحول إلى مركز إقليمي وعالمي في العديد من القطاعات الحيوية كالتجارة، والسياحة، والصيرفة، والتسوق، والتطوير العقاري، إضافة إلى ذلك الصناعة والإنتاج المعرفي، وما النمو الملفت الذي شهده اقتصاد الإمارة إلا دليل على هذا التحول، كما نجحت دبي في إعادة هيكلة اقتصادها من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد يتركز على الخدمات المتميزة.

فقد بلغت حصة القطاعات الرئيسية لإمارة دبي في 2014 نحو 90% من إجمالي الناتج المحلي، فقد ساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 29%، تلاه قطاع النقل والتخزين والاتصالات 15.5%، تبعه قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 13.8%، وخدمات الأعمال والمشروعات المالية بنسبة 11.1% وقطاع الإنشاءات بنسبة 7.6%¹⁶، والشكل الموالي يوضح تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم(2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي 2014



المصدر: تقرير اقتصاد دبي، المجلس الاقتصادي لدبي، دبي، 2015، ص17.

3.2. صناديق الثروة السيادية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

عرفت أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية تقديرات مختلفة، حيث يبلغ عددها حالياً 14 صندوق من أصل 80 صندوق في العالم حسب آخر إحصائيات معهد صناديق الثروة السيادية لشهر مارس 2016، بحجم أصول يقدر 2922.8 مليار دولار مقابل حجم أصول الصناديق السيادية في العالم والمقدرة بـ 7193,53 مليار دولار، أي تشكل صناديق الثروة الخليجية ما يعادل 40.63% من إجمالي موجودات صناديق الثروات السيادية العالمية.¹⁷

1.3.2. عدد وحجم أصول صناديق الثروة السيادية في الإمارات العربية المتحدة:

وقد بلغ حجم وأصول الصناديق السيادية الإماراتية نحو 1.265.8 تريليون دولار آخر إحصائيات معهد صناديق الثروة السيادية لشهر مارس 2016، أي ما يمثل نسبة 43.31% من إجمالي أصول الصناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 17.19% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية في العالم، حيث عرفت صناديق الثروة السيادية تطور متسارعا في السنوات الأخيرة نتيجة تنامي الاقتصاد العالمي وزيادة أسعار البترول ونجاح تجارب صناديق الثروة السيادية السابقة خاصة في بداية الألفية والجدول التالي يوضح أصول صناديق الثروة حسب كل صندوق، والجدول التالي يوضح تطور حجم وأصول صناديق الثروة السيادية الإماراتية :

دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل

الجدول رقم(01): أصول صناديق الثروة السيادية الإماراتية لسنة 2016

الوحدة: مليار دولار

الرقم	اسم الصندوق	الدولة	التأسيس	حجم الاصول 2016	النسبة
01	جهاز أبوظبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	1976	792	
02	مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	الإمارات العربية المتحدة	2006	196	
03	مجلس أبوظبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	2007	110	
04	الشركة الدولية للإستثمارات البترولية	الإمارات العربية المتحدة	1984	66.3	
05	مبادلة للتنمية	الإمارات العربية المتحدة	2002	66.3	
06	هيئة الإمارات للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	2007	34	
06	هيئة رأس الخيمة للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	2003	1.2	
	إجمالي عدد وحجم أصول الإمارات	07		1265.8	17.19%
	إجمالي عدد وحجم الأصول الخليجية	14	-	2922.8	40.63%
	إجمالي عدد وحجم الأصول في العالم	80	-	7193,53	100%

المصدر: موقع معهد صناديق الثروة السيادية ، انظر الموقع التالي: تاريخ الإطلاع 25 جويلية 2016 على الساعة 18.15
<http://www.swfinstitute.org/fund-rankings>.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جهاز أبوظبي للاستثمار يحتل المركز الأول خليجيا وإماراتيا والثاني عالميا بـ 792 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 27.1% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية ونسبة 62.57% من إجمالي أصول صناديق الثروة الإماراتية .

2.3.2. موقع صناديق الثروة السيادية الإماراتية من صناديق الثروة الخليجية:

أما من حيث امتلاك الدول الخليجية للصناديق الثروة السيادية ووزن الصناديق الإماراتية ضمن الدول الخليجية، نجد جميع الدول الخليجية الستة المنطوية تحت مجلس التعاون الخليجي تملك صناديق، إلا أنها تختلف من حيث العدد والحجم والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02) : حجم صناديق الثروة السيادية الخليجية حسب الدول

الوحدة: مليار دولار

الرقم	الدولة	عدد الصناديق	حجم الأصول	النسبة
01	الإمارات العربية المتحدة	07	1265.8	43.31%
02	المملكة العربية السعودية	02	758.4	26.87%
03	سلطنة عمان	02	40	1.37%
04	الكويت	01	592	20.25%
05	قطر	01	256	8.75%
06	البحرين	01	10.6	0.36%
	المجموع	14	2922.8	100%

المصدر: موقع معهد صناديق الثروة السيادية انظر الموقع التالي: تاريخ الإطلاع 25 جويلية 2016 على الساعة 18.30
<http://www.swfinstitute.org/fund-rankings>.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة الأولى خليجيا حيث تملك 07 صناديق سيادية بحجم أصول تقدر بـ 1265.8 مليار دولار، ولها حصة 43.3% من الأصول الخليجية والثانية عالميا بعد الصين بحصة 17.6% من إجمالي صناديق السيادية المملوكة للدول في العالم، وتملك المملكة العربية السعودية صندوقين بحجم أصول 758.4 مليار دولار أمريكي ونسبة 26.87% خليجيا و10.54% عالميا وتشكل الإمارات والسعودية نسبة 70% خليجيا و28.14% عالميا وهو ما بين أهم الدولتين على الصعيد الخليجي والعالمي، كما لسلطنة عمان صندوقين إلا أن حجم أصولها صغير مقارنة مع باقي الدول الخليجية بـ 40 مليار دولار أمريكي

ونسبة 1.37% خليجيا، وتملك كل من الكويت وقطر والبحرين صندوق واحد ما نسبة 20.25%، 8.75%، 0.36% من على التوالي من إجمالي الأصول خليجيا.

3. مساهمة صناديق الثروة السيادية في التنمية وتنويع مصادر الدخل- دراسة حالة -الصندوق

السيادي لإمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمار"

تم اعتماد الصندوق السيادي لإمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمار" لدراسة الحالة لكونه ينشط محليا أكثر منه دوليا ويساهم مساهمة فاعلة في الاقتصاد الإماراتي بشكل عام وإمارة دبي بشكل خاص عكس جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يركز استثماراته دوليا أكثر منه محليا.

1.3.1. الصندوق السيادي لإمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية":

1.1.3.1. نشأة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية: تملك إمارة دبي صندوق سيادي (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية) الذراع الاستثماري الرئيسي لحكومة دبي، تأسس في شهر ماي 2006، وفقاً لقانون رقم (11) 2006، لدمج وإدارة المؤسسات التجارية والشركات الاستثمارية التابعة لحكومة دبي، وتشرف مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية على محفظة استثمارات حكومة دبي بما يضمن تحقيق طموحات شركائها ويعود بالنفع على إمارة دبي على المدى الطويل، وذلك عن طريق تبني إستراتيجية استثمارية عالمية وتطبيق معايير حوكمة الشركات، وتقدر أصوله بـ 196 مليار دولار ليحتل المركز الخامس خليجيا هو الذي تأسس برأس مال 19,5 مليار دولار أمريكي، وتنضوي تحت مظلة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، محفظة غنية بالأصول المحلية وأخرى دولية، والتي تمثل شريحة واسعة من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية المختلفة والمتعددة التي تعد روافد حيوية لاقتصاد إمارة دبي.¹⁸

وقد أرسيت مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية قاعدة أساسية مبنية على عدد من الشركات الوطنية الرائدة في قطاعات مختلفة وأكثرها نجاحاً، والتي عملت دبي استراتيجياً على مدى أربعة عقود لتحقيق هذا الانجاز، كما دأبت مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية بشكل حثيث على السعي إلى استكشاف آفاق جديدة مبتكرة لاقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة حول العالم، من خلال إتباع إستراتيجية استثمار طموحة ومحكمة ومتوافقة مع المحفظة الحالية بما يضمن حماية وتعزيز ازدهار اقتصاد دبي لمصلحة الأجيال القادمة، يملك الصندوق 33 شركة موزعة على عدة مجالات استثمارات للصندوق:¹⁹

2.1.3.2. مجال النقل: تتضمن استثمارات مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية في هذا القطاع ثلاث شركات ساهموا جنباً إلى جنب مع شركة طيران الإمارات في تحقيق ريادة دبي في هذا القطاع: دناتا، واحدة من أكبر الشركات العالمية لتزويد الخدمات الجوية، ودبي لصناعات الطيران مساهم رئيسي في نجاح دبي في قطاع الطيران والشركة الرائدة في الشرق الاوسط التي توفر خدمات تأجير الطيران وتضم محفظتها 71 طائرة، وفلاي دبي، التي نجحت منذ انطلاقتها في 2009 في الوصول إلى شبكة واسعة تضم أكثر من 96 وجهة في 45 بلداً، وتسير رحلات بمعدل 1,600 أسبوعياً، ويمثل قطاع النقل 18.2% من محفظة الصندوق.

3.1.3.3. مجال التمويل والاستثمار: ويندرج تحت مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية عدة بنوك ومؤسسات مالية تعتبر الأبرز على مستوى المنطقة ويضم 11 شركة تمويل واستثمار ومن بين تلك المؤسسات بنك الإمارات دبي الوطني الذي يمتلك أكبر قاعدة أصول في دولة الإمارات العربية المتحدة وأول مصرف إسلامي متكامل في العالم هو بنك دبي الإسلامي هذا إلى جانب بورصة دبي الشركة القابضة لسوقي دبي الماليين التي تملك حصة هامة في ناسداك دبي إضافة إلى شركة الصكوك الوطنية، والتي دشنت أول برنامج إدخار يطابق أحكام الشريعة الإسلامية في العالم ويمثل قطاع التمويل والاستثمار 33.4% من محفظة الصندوق.

4.1.3. مجال الطاقة والصناعة: خلال العقود الثلاثة الماضية استندت الإستراتيجية الأساسية لاقتصاد دبي على التنويع، ونجحت الإمارة في تحقيق التفوق في عدد من القطاعات من ضمنها قطاع الطاقة والصناعة، يملك الصندوق ثلاث شركات تمثل 17.4% من محفظة الصندوق، يتمثل استثمار مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية في هذا القطاع في شركة إينوك، وهي مجموعة واسعة متخصصة بالطاقة تنشط إقليمياً وفي كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا، وشركة دبي للكابلات دو كاب وتضم محفظة المؤسسة أيضاً شركة الإمارات العالمية للآلمينيوم، إحدى الشركات الرائدة في إنتاج الآلمينيوم في العالم واللاعب الرئيسي في اقتصادها حيث أن الإمارات تحتل المركز الرابع عالمياً كأكبر منتج للآلمينيوم في العام، ومع نزوح إستثماراتها المحلية، توجه مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية أنظارها نحو آفاق جديدة ولاسيما مع إستحواذها على حصة أقلية في أكبر مصنع للآسمنت في نيجيريا، آسمنت دانج.

5.1.3. مجال العقارات والإنشاءات: يتكامل عمل قطاعات دبي الأساسية مع بعضها البعض بما يعزز أدائها مجتمعة، ولقد شكلت شركات العقار والإنشاءات المنضوية ضمن محفظة صندوق دبي للاستثمارات الحكومية 6 شركات تعتبر محركاً أساسياً لنمو قطاع السياحة والترفيه والسياحة الأعمال، وساعدت عملية إرساء بنية تحتية متطورة وتشبيد معالم بارزة، مدينة دبي على أن تكون مركزاً متقدماً للسياحة وأن يكون لها دوراً رئيسياً في صناعة المعارض والمؤتمرات التي وفرت لها حضوراً عالمياً ومبيعات في قطاع العقارات.

تضم المحفظة الاستثمارية مركزين يُعتبران الأكثر زيارة في العالم وهو برج خليفة الذي طورته إعمار، ودبي مول، كما تضم أحد أبرز معالم المدينة مركز دبي التجاري العالمي (DWTC) الذي يعتبر محركاً رئيساً لسياحة الأعمال في دبي مع وصول عدد زواره إلى 2.45 مليون زائر عام 2014.

6.1.3. مجال الضيافة والترفيه: تعتبر دبي إحدى أبرز الوجهات السياحية من حيث عدد الزوار في العالم مع وصول عدد زوارها في العام 2014 إلى 13.2 مليون زائر من حول العالم، بالإضافة إلى ذلك تقدر دائرة السياحة والتسويق التجاري أن تسهم السياحة العلاجية مع حلول العام 2016 بتوليد 1.1 مليار درهم، على أن تتضاعف هذه القيمة بحلول العام 2020.

تضع مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية هذا القطاع في محور إهتماماتها حيث تملك ثلاث شركات على رأسها مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية للضيافة والترفيه والتي تركز إستثماراتها على حصص في الفنادق الرائدة حول العالم، وتمثل 12.3% من المحفظة.

7.1.3. مجال البيع بالتجزئة: تشكل دبي مركز استقطاب متقدم للبيع بالتجزئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتجربة الأولى التي يختبرها الزوار في هذا القطاع الحيوي تشكل جزءاً من محفظة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ألا وهي مؤسسة دبي للسوق الحرة حيث تصنف ضمن أول ثلاثة متاجر للبيع بالتجزئة في المطارات في العالم مع تحقيقها رقم قياسي في المبيعات يُقدر بحوالي 2 مليار دولار في العام 2014 فقط، تتكامل مؤسسة دبي للسوق الحرة مع إستراتيجية طيران الإمارات لتحويل دبي إلى محطة أساسية للترانزيت لمختلف طرق السفر العالمية.

ترتكز استراتيجية الصندوق السيادي في سبيل تحديد فرص استثمارية جديدة، على أربع ركائز رئيسية لتقييم دراسة الجدوى لأي إستثمارات محتملة

لقد قامت مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية برسم إطار لإدارة المخاطر يشمل الهيكل التنظيمي، إدارة المخاطر، وآليات الرقابة ضمن عمليات الاستثمار من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر والمقاربة المتوازنة لها.

و تركز استراتيجيتنا لتحديد الفرص الاستثمارية على إيفاء ثلاثة على الأقل من المعايير التالية 20:

- توائم الفرص استراتيجيا مع المحفظة الموجودة.
- أن تكون في قطاع أو سوق يتسم بإمكانات تحقيق نمو طويل الأمد في قطاع محدد والقدرة على جلب فوائد من تنويع النشاط.
- أن تحقق عائدا مقبولا محدود المخاطر على المدى الطويل.
- التمتع برأس المال الكافي تجاريا أو هيكليا.

تلعب مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية دوراً هاماً في تعزيز ودعم الشركات الرائدة في دبي، والتي نجحت في أن يكون لها دوراً محورياً كلاً منها في قطاعها، لضمان استدامة نموها وازدهارها، وبالتوازي مع الخطط التوسعية العالمية التي تتبناها مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، نحن واثقون من قدرة المؤسسة على تعزيز دورها ووجودها في جميع الميادين، لتكون محرك دبي للنمو في المستقبل.²¹

ما يعكس نتائج سياسة التنويع الاقتصادي التي تبنتها حكومة دبي طوال العقود الماضية، وأشار إلى أن دبي استطاعت أن تتبوأ مكانة متقدمة على خريطة العالم السياحية، حيث احتلت المركز الخامس من بين المدن الأكثر جذباً للسياح على المستوى العالمي في تصنيف ماستر كارډ للمدن الأكثر زيارة في العالم، وبلغ إجمالي عدد زوارها 11.95 مليون زائر خلال العام الماضي، ونزل منهم نحو 11.6 مليون زائر في فنادق المدينة، وبلغ إجمالي إنفاقهم نحو 40.48 مليار درهم.²²

الخاتمة:

صناديق الثروة السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى، وقد شهدت بروزا كبيرا خاصة في بداية الألفية مع زيادة أسعار البترول.

تساهم صناديق الثروة السيادية عموما بشكل فعال في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال استثماراتها المحلية والتي تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد المحلي وتقلل من الاعتماد على الموارد الطبيعية وتقلبات أسعارها، وتنشيط القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحفيز الاقتصاد ككل، ولعبت هذه الصناديق دور بارز في الدولة محل الدراسة وهي الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة وفي إمارة دبي بصفة خاصة، حيث استطاعت تقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية بفضل السياسة المنتهجة وفق رؤيا 2030 التي تهدف لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، من خلال تطوير قطاعات اقتصادية غير تقليدية وتحقيق القيمة المضافة في تحويل إمارة دبي خصوصا ودولة الإمارات عموما لاقتصاد لا يتأثر بتقلبات أسعار البترول، حيث تساهم صناديق الثروة السيادية بشكل كبير في رسم مستقبل الإمارات العربية.

نتائج البحث:

1. إنشاء صناديق الثروة السيادية يتعلق بزيادة الطاقة الإستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات زيادتها وتنويع قاعدته.
2. تهدف إلى تحقيق الاستقرار والحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة و تعظيم عائد إضافة لتنويع الاقتصاد.
3. بلغ حجم وأصول الصناديق السيادية الإماراتية نحو 1.265.8 تريليون دولار أمريكي أي ما يمثل نسبة 43.31% من إجمالي أصول الصناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 17.19% من

إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية في العالم، أهمها جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يحتل المركز الأول خليجياً وإماراتياً والثاني عالمياً بـ 792 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 27.1% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية، ونسبة 62.57% من إجمالي أصول صناديق الثروة الإماراتية.

4. تملك الإمارات العربية المتحدة سبعة صناديق سيادية أربعة في أبوظبي هم جهاز أبوظبي للاستثمار، صندوق أبوظبي الدولية للاستثمارات البترولية، مجلس أبوظبي للاستثمار وصندوق مبادلة للتنمية وهو الصندوق محل الدراسة، وصندوق دبي هو مؤسسة دبي للاستثمار وهو أيضاً صندوق محل الدراسة، صندوق رأس الخيمة للاستثمار، وهيئة الإمارات للاستثمار.

5. شهدت سنة 2015 تراجع الناتج المحلي الإجمالي 7.9% بسبب تراجع أسعار البترول حيث تراجعت القطاعات النفطية بـ 37.07% والتي عرفت تذبذب طلية فترة الدراسة، في وقت حققت القطاعات الغير نفطية نمو بـ 7.4% محققة استقراراً طول فترة الدراسة، وتساهم القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015 بـ 76%.

6. شكل قطاع النفط والغاز نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981، لتراجع مساهمته إلى 5.3% سنة 2005، ليصل إلى أقل من 3% في سنة 2014 وهو يعكس نجاح حكومة دبي في تنويع اقتصاد الإمارة بعيداً عن النفط.

7. بلغت حصة القطاعات الرئيسية لإمارة دبي في 2014 نحو 90% من إجمالي الناتج المحلي، فقد ساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع النقل والتخزين والاتصالات مجتمعين بـ 34.5%.

8. مؤسسة دبي للاستثمار الذراع الاستثماري الرئيسي لحكومة دبي وتقدر أصوله بـ 196 مليار دولار ليحتل المركز الخامس خليجياً هو الذي تأسس برأس مال 19,5 مليار دولار أمريكي، يملك الصندوق 33 شركة موزعة على عدة مجالات النقل، التمويل والاستثمار تملك 13 شركة، الطاقة والصناعة، العقارات والإنشاءات، الترفيه والضيافة والبيع بالتجزئة، وكان قطاع النفط والغاز يمثل نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981، بينما انخفضت مساهمته تدريجياً لتصل إلى أقل من 3% في عام 2014.

توصيات:

1. ضرورة استفادة الجزائر من هذه التجارب لبناء اقتصاد متنوع وتنشيط القطاعات الغير نفطية مركزة على القطاعات القائدة التي تساهم في تحفيز القطاعات الأخرى.

2. تقليل الاعتماد على النفط وفق رؤيا طويلة المدى وذلك من خلال إنشاء صناديق سيادية استثمارية محلية ودولية يعطى لها إستقلالية التسيير الإداري والمالي، لتحقيق نهضة خاصة في الزراعة والصناعة والبنية التحتية والنقل والرعاية الصحية والتعليم.

3. إقامة شراكات مع الصناديق الناجحة وفروعها للإستفادة الجانب الإداري ونظام الحوكمة واستراتيجيات الاستثمار وتكوين العنصر البشري.

- ¹ - International monetary fund, **Sovereign wealth funds: A work agenda**, working paper, Washington, 2008, p04.
- ² -A. Blundell Wignall , Yu-Wei Hu Juan Yermo, **Sovereign Wealth and Pension Fund Issues**, OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions , OECD Publishing, France, 2008, P:04
- ³ -Sovereign Wealth Fund Institute , **what is a Sovereign Wealth Fund**: <http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund/>
- 4- ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، جامعة الملك سعود، الرياض، 2009، ص 210-211.
- 5 -بزارية محمد، صناديق الثروة السيادية ودورها في تنويع الإستثمار خارج الاقتصاديات الوطنية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول موقع صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق الإستقرار، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، يومي 29-30 أفريل، الجزائر، 2015، ص 04.
- 6 - Paris, Les Echos Editions, Les fonds souverains Ces nouveaux de l'économie mondiale, Caroline Bertin Delacour , 2009, p33-38.
- 7 - لسولوس مبارك، بن عبد العزيز فطيمة، قراءة في الصناديق السيادية مع الإسقاط على حالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 06، جوان 2012، ص 25.
- 8 - عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، يومي 13-14 مارس، بيروت، 2009، ص 03.
- 9 - عبد الكريم سليمان، " دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة إلى حالة أبو ظبي"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 06
- 10 - بوفليح نبيل، دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 105.
- 11 - الموقع الرسمي لحكومة الإمارات العربية المتحدة تاريخ الاطلاع انظر الموقع التالي:
تاريخ الاطلاع 2016/08/14 على الساعة 16.00 <http://government.ae/uae>
- 12 - مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي، دبي- الإمارات العربية المتحدة-، 2015، ص 11.06.
- 13 - <http://elaph.com/Web/Economics/2010/2/530988.html>
- 14 - مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي، دبي- الإمارات العربية المتحدة-، 2012، ص 78.
- 15 - مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي، دبي- الإمارات العربية المتحدة-، 2015، ص 100.
- 16 - مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي السنوي، دبي -الإمارات العربية المتحدة-، 2015، ص 11، 31.
- 17 - <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/4/9>
- 18 - موقع مؤسسة دبي للاستثمار الحكومية، انظر الموقع التالي: تاريخ الإطلاع 2016/08/25 على الساعة 08.30
<https://www.icd.gov.ae/ar>
- 19 - المرجع نفسه، <https://www.icd.gov.ae/ar>
- 20 - موقع صندوق دبي للإستثمار انظر الموقع : تاريخ الإطلاع 2016/08/30 على الساعة 18.15 <https://www.icd.gov.ae/ar>
- 21 -رسالة رئيس مجلس إدارة صندوق دبي للإستثمار تاريخ الإطلاع 2016/08/30 على الساعة 18.35 <https://www.icd.gov.ae/ar>
- 22 - سامح عوض الله، نمو الناتج المحلي لدبي يتجاوز الناتج العالمي في عام 2014، مجلة الإمارات اليوم، الإمارات العربية المتحدة، 14 ديسمبر 2015 انظر الموقع: تاريخ الإطلاع 2016/08/22 على الساعة 18.00
<http://www.emaratayoum.com/business/local/2015-12-141.849591>